دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	لقوشة، رفعت
المجلد/العدد:	ع 70
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	يونيو / ذو الحجة
الصفحات:	7 - 16
رقم MD:	80410
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التعاون الأمني، العالم العربي، المجتمع العربي، الأمن القومي، التخطيط الاستراتيجي، التعاون العسكري، الإنفاق العسكري، الردع العسكري، الصراع العربي- الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80410

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي

د . رفعت لقوشه

باحث في الشؤون الاقتصادية والقومية ـ جامعة الإسكندرية

الأمن مطلب إنساني . ولكن محاولة تعريفه . كمفهوم يقترب بنا من عدد من التساؤلات وتأخذنا بالضرورة إلى اجتهاد الإجابة .

والتساؤل الأول يقول : هل يمكن تعريف الأمن باعتباره المفهوم المضاد للخوف ، أم أن العلاقة بينهما تبدو وكأنها مثل العلاقة بين مفهومي الحرب والسلام ، أحدهما نقيض للآخر ، ولكن بينهما منطقة اللا حرب واللا سلم ؟ . وأعتقد ـ في اجتهاد الإجابة ـ أن هناك بالفعل منطقة قد نصطلح عليها بأنها اللا خوف واللا أمن . إنها المنطقة التي تتشكل في إطار خريطة دولية أو إقليمية للتوازنات ، تخفف كثيرًا من احتمالات الحرب ، ولكنها لا تنفي حيثياتها . وهذه المنطقة تضم دولاً لا تملك وحدها القدرة على الدفاع عن نفسها ، وهذا هو اللا أمن . ولكنها ترتبط بتوازنات إقليمية ودولية قد تحول دون الاعتداء عليها ، وهذا هو اللا خوف .

والتساؤل الثاني يقول : هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهومًا حيًا يرتبط بغريزة التكوين ، أم باعتباره مفهومًا ذهنيًا يرتبط بوعي التكوين ؟ . وأرجح ـ اجتهادًا ـ أن الأمن لا يمكن أن يكون مفهومًا حيًا يرتبط بغريزة التكوين ، وإلا فإنه يصبح مفهومًا ضد التاريخ . ففي مواجهة الفيضانات قد يهرع البعض إلى الهرب ، وقد يعمد البعض إلى تشييد السدود . والهرب غريزة أمنية . والسد وعي أمني . والذين يهربون يتركون التاريخ وراءهم . والذين يشيدون يستبقون التاريخ أمامهم .

والتساؤل الثالث يقول : هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهومًا مركبًا أم باعتباره مفهومًا بسيطًا . وأجتهد بأن الأمن مفهوم مركب ، طالما أننا قبلنا به كمفهوم ذهني يرتبط بوعي التكوين فالوعي يخلق كيانًا ، وبالتالي تصبح العملية الأمنية هي الدفاع عن الكيان وليست الدفاع عن الذات ، فالأخيرتعرفه الحيوانات ، وكلها تدافع عن ذواتها . ولكن دفاعها لا يمكن اعتباره بمنزلة عملية أمنية ، ولكن مجرد رد فعل غريزي . والفرق بين الاثنين يكمن في عنصر الردع الوقائي . فالعملية الأمنية تتمثله كأحد خطوطها الاستراتيجية ، بينما يظل مجرد ساقط اعتبار في رد الفعل الغريزي . أي أن العملية الأمنية عملية مركبة . ومن ثم فإن الأمن ـ في حد ذاته ـ مفهوم مركب .

والتساؤل الرابع يقول : هل يمكن تعريف الأمن باعتباره مفهومًا أصيلاً يصاحب الحالة في تطورها ، أم مفهومًا طارئًا يرافق الحالة في منعطفاتها ؟ . وأذهب بإجابتي إلى القول بأن الأمن مفهوم أصيل وليس مفهومًا طارئًا . فإذا كان الردع الوقائي أحد الخطوط الاستراتيجية في العملية الأمنية ، فإنه يصبح ، بالتالي جزءًا لا يتجزأ من تكلفة عملية التطور ذاتها . ويبقى الأمن ، عندئذ ، بندًا حاضرًا في جدول العائد ـ التكلفة في حسابات الحركة ، وفي السياق تتأكد أصالته .

وهكذا تنسحب كل الإجابات السابقة إلى المقولات التالية : الأمن ليس مفهومًا مضادًا للخوف ، وهو مفهوم ذهني ومركب وأصيل . وكل هذه المقولات تقودنا إلى سؤال مباشر : ماهو الأمن ؟ ، الأمن في رأينا ـ هو الوعي بالخطر أثناء الحركة ، الوعي وليس الشعور بالخطر أو بالخوف ، وذلك في أثناء الحركة وليس في وقفة السكون . ولكن هذا التعريف يتقاطع بمدلوله مع كتابات عربية تتناول بالتعريف هذا المفهوم . وعندما نستعرض بعض هذه الكتابات ، فلن نجد مشقة في تحديد مواقع نقاط التعارض بينها وبين التعريف الذي طرحناه .

فهناك من يقرر صراحة أن « الأمن هو نقيض الخوف » ثم يستطرد قائلاً « الأمن هو غياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر . وتحقيق الأمن يمثل مفهومًا مركزيًا في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها . وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية [١] . وهذا التعريف يجد صداه في كتابات أخرى . فالبعض يقول : « إن الأمن هو تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب ، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية للمصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم . وفي هذا الصدد فإن نظرية الأمن القومي في هذا الاتجاه تبلور المعنى التاريخي للوجود القومي ، وتوضح حدود المجال الحيوي لحياة الشعب ، وتعكس عناصر قوة الشعب وإمكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في وقت السلم أو في وقت الحرب ، سواء في حالة المواجهة أو في حالة احتمالات المواجهة » [٢] . وبغض النظر عن الألفاظ وتركيب الجمل ، فإن التعريف يعكس المفردات نفسها عندما يقرر البعض بأن « الأمن القومي هو البعد الاستراتيجي حيث تتفاعل وتتعانق في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار » [٣] .

ولعلنا نلاحظ أن كل هذه التعريفات تلتقي حول عدد من الفروض المشتركة ١ ـــ إنها تقبل ،

---

(١) د . علي الدين هلال ، « تحديات الأمن القومي في العقد القادم » **منتدى الفكر العربي** ، ابريل ١٩٨٦ .

(٢) سمير خيري : **نظرية الأمن القومي العربي** ، دار القادسية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ .

(٣) د . حامد ربيع : **نظرية الأمن القومي العربي** ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

صراحة أو ضمنا ، بالأمن كمعادل لانتفاء الشعور بالخطر [٤] ، وبالتالي فهي تتعامل معه كحالة وضعية محكومة بمثالياتها ، ٢ ـ إنها تتعامل مع المصالح الحيوية كمعطى مسبق ، وبالتالي فإن حمايتها هي المطلوب الأمني ، ٣ ـ إنها تقترب ـــ دون التصريح ـ من صيغة الأمن المطلق وتستلهمه كمثل أعلى لأي استراتيجية أمنية ، ٤ ـ إنها تتجاوز ـ وبالصياغة الإنشائية ـ الحدود العسكرية لمفهوم الأمن ، وتقبل بعناصر أخرى في نسيج المفهوم ، إلا أنها تتعامل مع هذه العناصر بروح يغلب عليها التجريد الوصفي .

هذه الفروض ، بمجملها ، لا تتوافق مع مفردات تعريفنا (الوعي ـ الخطر ـــ الحركة) ، ولكنها تتوافق مع مفردات معاكسة (الشعور ـ الخوف ـ السكون) ، وبالتالي فهي تعكس ، وبدقة ، اشكالية المفهوم في الذهن العربي ، لأنها تدخل به إلى ما وراء المحاذير والمحظورات . فصياغة مفهوم الأمن في إطار الشعور أو الإحساس انسحب بالذهن العربي إلى مصيدة سيكولوجية ، وأعني بها ، تحديدًا ، مصيدة الشعور الكاذب بالأمن . ولقد كان الذهن العربي مهيئًا لذلك ، لرغبته في التحايل على طبيعة التناقضات القائمة والمحتملة بين الدول العربية . فالتناقضات هي معطيات واقع لا تسقط من الاعتبار إلا بحيلة سيكولوجية . ولأن الأمر أصبح يحتمل الشعور الكاذب بالأمن ، فإنه يتدحرج بتلقائية بحثًا عن الأمن . وهنا تتشكل مفارقة سيكولوجية تنتقل سريعًا من النقيض إلى النقيض عبر ميكانيزم الدورة ، والذي يسلك هكذا : الاستعداد للقبول بالشعور الكاذب بالأمن يدفع بصاحبه (فردًا أو جماعة) إلى البحث عن الأمن المطلق . ولكن الأخير ، مثل كل المطلقات السيكولوجية ، لا يتكشف إلا في حالة اغتراب . ولكن هذه الحالة بطبيعتها تدفع بصاحبها إلى تصعيد الإحساس بالخوف وتضخيمه ، حتى تستغرقه تمامًا حالة الشعور الكاذب بالخوف . وعندئذ يبدأ المرء أو الجماعة باستهلاك الوسائل المنشطة بمعدلات متضاعفة للانتقال السريع من الشعور الكاذب بالخوف إلى الشعور الكاذب بالأمن ، ومن جديد يعاود الميكانيزم دورته .

وعندما يتعلق الأمر بالمفارقة السيكولوجية لمفهوم الأمن القومي العربي ، فإن الوسائل المنشطة تتمثل أساسًا في الإنفاق العسكري المتضخم[٥] ، والذي يحمل مؤشراته الجدول التالي:

السنة	إجمالي الناتج المحلي للعالم العربي (مليون دولار)	إجمالي الإنفاق العسكري للعالم العربي (مليون دولار)	الأهمية النسبية للإنفاق العسكري
١٩٨٠	٣٩٣٢٩٠	٣٧٤٧٥	٪٩,٥
١٩٨٥	٣٩٦٧٠٣	٤٥٧٦٦	٪١١,٥

Source 0 Sipri, Yearbook 1987.

(٤) يبدو هذا المعادل صريحًا للغاية في تعريف الدكتور منصور خالد للأمن القومي ، راجع : Khalid M., **Security of the middle east regional actors,** aarab thoughhtt forum, lnterrnational dialogues, seriees (10) , april 1986.

(٥) أنفقت الدول العربية الخليجة وحدها حوالي ٤٣ مليار دولار على مشتريات السلاح في الفترة ٧٤/ ١٩٨٠ ، راجع : Plerre, **The global [olitics of arms sales,** princeton, 1982 .

وباستخلاص المؤشرات البسيطة للجدول ، نلاحظ أن الإنفاق العسكري للعالم العربي ، قد ازداد بحوالي ٢٢٪ في الفترة ٨٠/ ١٩٨٥ ، بينما لم يزدد إجمالي الناتج المحلي العربي إلا بحوالي ٠,٨٪ . ورغم ذلك كانت إسرائيل تعربد كيفما شاءت ، وكان العالم العربي عاجزًا عن الحسم العسكري لمعاركه الحربية ، وأحيانًا كان يبحث عن دعم أمني ـ إقليمي أو دولي ـ في ساعة الصفر . فلم يكن الإنفاق العسكري في حقيقة الأمر إلا لوسائل منشطة تستدعيها المفارقة السيكولوجية للانتقال من الشعور الكاذب بالخوف إلى الشعور الكاذب بالأمن . ولعلي أستدرك بوقفة اعتراضية مؤداها : أن الشعور الكاذب بالخوف لا يعني مطلقًا عدم وجود الخطر ، ولكنه يعني أن المرء لا يرى الخطر ولكنه يكتفي بالشعور به ، ويأخذه هذا الشعور إلى تقديرات كاذبة لا تعبر عن الحقيقة ، ولكن عن ظل الحقيقة ، تمامًا مثل الذي يحاول قياس طول إنسان بقياس طول ظله .

وقد يبدو ـ الوهلة الأولى ـ أن تعاظم الإنفاق العسكري في العالم العربي ، يتناقض مع الصياغة الإنشائية لمفهوم الأمن القومي في الكتابات العربية ، والتي تضغط بتركيز شديد على أن العنصر العسكري هو أحد عناصر الأمن القومي وليس كل العناصر . والتناقض هنا يبدو لفظيًا فقط . فأغلب الظن عندي أن الكتابات العربية قد وقعت تحت تأثير التحولات الفكرية في الغرب وبالذات تحت تأثير مفكرين مثل نشتر لاين (NEUCHTERLEIN) [٦] وجبلين (GIPLIN) تلك التحولات التي تعطي العوامل الاقتصادية وزنًا أكبر في حسابات القوة . ولذلك عندما اقتربت هذه الكتابات من العنصر الاقتصادي لم تعالجه مطلقًا ، وقفزت سريعًا إلى طرح قضية التخلف ، ثم استعادت تباعًا إشكالية التبعية لترادف أخيرًا وبشكل تجريدي بين الأمن القومي وكسر حالة التبعية . ولأن الخروج من طوق التبعية لن يتم بين يوم وليلة ـ ولا يصدق إن صدق ـ إلا في المدى الطويل ، فلا يبقى أمام المخطط الإجرائي للأمن القومي العربي في المدى القصير والمتوسط إلا زيادة إنفاقه العسكري بوتائر متضاعفة .

لقد تحولت إشكالية التبعية إلى حيلة نظرية للتوفيق بين عناصر التعريف الشامل للأمن القومي من ناحية ، وبين اختزال التعريف نسبيًا في بعده العسكري على أرض الواقع من ناحية أخرى . وتبقى إشكالية التبعية ـ في كل الأحوال ـ بمثابة إشكالية دائرية ، ولنا بشأنها عدد من الملاحظات الناقدة .

١ ـ إن الإشكالية تطابق بين التبعية والتخلف ، فالتخلف هو التبعية . والتبعية هي التخلف ويلح السؤال : لماذا البحث عن مصطلحين للتعبير عن مفهوم واحد ؟ وما الذي يضيفه ذلك إلى المعرفة؟.

٢ ـ إذا كانت التبعية هي علاقة التبادل غير المتكافئ في السوق الرأسمالية العالمية ، وإذا كانت التبعية

---

(٦) Neuchtterlein, D., **United states national interest in and changing world**, lexington, preager publishers, 1973 .

هي التخلف ، فما هو تـوصيف واقع قبيلة إفريقية ، على سبيل المثـال ، لا تندمج في دورة التبادل مع الخارج ، هل هي متخلفة أم لا ؟ .

٣ ـ إذا كانت التبعية ـ بأحد معاييرهـا ـ تفترض أن المواد الخام تحتل أهمية خاصة في قائمة صادرات الدول التـابعة ، فهل الاتحاد السـوفييتي الذي يمثل النفط حوالي ٦٠٪ من قيمـة صادراتـه هو الآخر دولة تابعة ـ متخلفة ؟ .

٤ ـ إذا كـانت هناك دول في العـالم الثالث ، مثل الهند وكـوريا الجنـوبية والبرازيل [٧] ، قـد أصبحت شريكـة بنسبـة أو بأخـرى في الشريحة الأولى من تقسيم العمـل الـدولي ، وقـد فعلت ذلك في ظل معدلات التبادل غير المتكافئ ، فما الرأي ؟ .

لا أريد أن أستطرد في ملاحظاتي الناقدة لإشكالية التبعية حتى لا يتفرع بنا الموضوع إلا انني أود أن أضيف أن إشكالية التبعية ليسـت وحدها هي المسألة المعلقة في الكتابات العـربية عن مفهوم الأمن القـومي . ولكن هناك مسألـة أخرى أكثـر أهمية وأبعـد أثـرًا : هى مسألة المصـالح الحيويـة ، التي افترضتها هـذه الكتابـات كمعطى مسبق . ويبقى السؤال : هل المصالح الحيـوية للعـالم العربي هي بـالفعل معطى مسبق ؟ . الإجابـة عن هذا السـؤال ـــ في تصوري ـــ تكتسب أهمية خـاصة نظـرًا إلى مضاعفات التقرير ، فإذا قررنا القبول بـالمصالح الحيوية للعالم العربي كمعطى مسبق ، فإننا سوف نجد أنفسنا أمـام معضلة دائرية . ولكي نتعمق بالكشف عن هذه المعضلـة ، فلنبدأ أولاً بتدوين بعض الهوامش حـول مقولـة « المعطى المسبق » : ١ ـــ إن المعطى المسبق يبقى محصنـا في مواجهـة الإرادة الإنسانية الحية ، فهنـاك آليات موضوعية قادت إليـه ، وتكفلت بتثبيته ، ٢ ـ إن المعطى المسبق عنصر احتكام ، وبالتـالي فهو أداة تحكيم ، ومن ثم فهو يستمد شرعيته من ذاتـه أي هو شرعي لأنه شرعي ، ٣ـ إن المعطى المسبق هو « كل » لا يتجزأ وبالتالي فهو يعبر عن درجة من الاتساق المنطقي الداخلي .

هذه الهوامش تنسحب بنا إلى عدة استنتاجات تخلص بنا إلى المعضلة الدائرية ، على النحو التالي :

١ ـ إننـا إذا قبلنا المصالح الحيويـة للعالم العربي كمعطى مسبق ، فإن الآليات الموضـوعية التي صاغتها لا يمكن إلا أن تكون آليات جغرافية وتاريخية ، ٢ ـ وبالتالي فلابد أن يتمتع المكون الجغرافي ـ التاريخي بدرجة من الاتساق المنطقي الداخلي ، تسمح بالحديث عن إمكانية قيام الوحدة العربية ، ٣ ـ ولأن المكون الجغرافي ـ التاريخي هو شرعي بذاته باعتباره معطى مسبقًا ، فإن الوحدة العربية تصبح بـالضرورة هي الأخرى شرعيـة بـذاتها ، ٤ ـ ولكن إذا قبلنـا بـذلك ، فإن الأمـر الواقع القـائم على

---

(٧) دخلت الهند وكوريا الجنـوبية والبرازيل سوق إنتاج السلاح . وصحيح أن حصة هذه الـدول في الإنتاج والتصدير متواضعة ، ولكن مجرد دخـولها يبرهن على أن تغيرات كيفية يمكن أن تطرأ على الاقتصاديـات النامية ، حتى في ظل دورة التبادل غير المتكافئ .

التجزئة السياسية يفقد شرعيته ، ٥ ـ ولكن الأمر الواقع يعتمد هو الآخر على المكون الجغرافي ـ التاريخي ، أي أنه شرعي بذاته ، فالكثير من الوحدات السياسية في العالم العربي تستمد مشروعيتها من الجغرافيا والتاريخ .

نحن ، إذن ، أمام معضلة دائرية . فالتعامل مع المصالح الحيوية للعالم العربي كمعطى مسبق ، يبرر النقيضين معًا : الوحدة والتجزئة ، ولا مفر عندئذ للخروج من المعضلة إلا بالقبول بأحد أفتراضين :

(أ) إن المصالح الحيوية للعالم العربي هي مجموع المصالح الحيوية لوحداته السياسية القطرية وبالتالي فإن مقولة « الأمن القومي العربي » تصبح بمثابة مقولة قابلة للقسمة ، (ب) إن المصالح الحيوية للعالم العربي ليست معطى مسبقًا ، وعندئذ « تنبغي إعادة إنشاء مقولة « الأمن القومي العربي » .

إنني أنحاز ـــ وعن قصد مبرر ـ إلى الافتراض الثاني . فإذا قلنا إن الأمن هو الوعي بالخطر أثناء الحركة ، فإن موضوع الحركة في العالم العربي ينبغي ـــ بالتالي ـ أن يخضع لعدد من الملاحظات التي سوف تقودنا في النهاية إلى تبرير الافتراض الثاني ، ومن ثم تخلص بنا إلى صيغة إنشاء جديد لمفهوم الأمن القومي العربي . والملاحظات تقول :

أولاً : إن العالم العربي لم يعرف أبدًا ظاهرة الحركة الواحدة ، ولكنه عرف ظاهرة الحركات المتزامنة وحتى في العصر الذهبي لحركة القومية العربية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، كانت هناك حركات عربية أخرى ، بعضها كان يبحث عن بعد آسيوي (الحلف المركزي في الخمسينيات والحلف الإسلامي في الستينيات) ، وبعضها كان يبحث عن بعد إقليمي مغلق ، بينما البعض الآخر كان يبحث عن إعادة تقسيم العالم العربي إلى دائرتين جغرافيتين : الدائرة العربية الإفريقية والدائرة العربية الآسيوية . وكانت كل حركة تخلق حولها مجالاً حيويًا ، وتثمر في مداها مساحات تتداخل فيما بينها حيث تتداعى احتمالات الصراع المكتوم أحيانًا ، والمعلن أحيانًا أخرى ، البارد حينا ، والساخن حينا آخر .

ثانيًا : إن الصراعات العربية ـ العربية لم تكن بالتالي مجرد مواقف مزاجية للحكام . ولكنها كانت تعبر عن تقاطع المجالات الحيوية للحركات المتزامنة . وكانت هناك ثلاث دول بالذات تتردد فيها أصداء الصراعات : ليبيا والعراق واليمن . كانت ليبيا هي الموضوع الجغرافي لتداخل المجالين الحيويين لحركة القومية العربية وحركة المغرب العربي . وظلت العراق هي الموضوع الجغرافي لتداخل المجالين الحيويين لحركة القومية العربية وحركات البعد الآسيوي وكانت اليمن هي الموضوع الجغرافي لتداخل المجالين الحيويين لحركة القومية العربية من جهة وحركة التقسيم

الجغرافي الإفريقي ـ الآسيوي للعالم العربي من جهة أخرى . فاليمن ، جغرافيا دولة آسيوية ، ولكنها ، استراتيجيا ، دولة أفرو ـ آسيوية .

ثالثًا: إن دوائر الحركات المتقاطعة في العالم العربي ، سمحت فقط بتكوين « غطاء تماس » لحركة عربية واحدة . وكانت الحركة بالضرورة صورية ، وبالتالي فإن مفهوم الأمن القومي العربي الذي صاحبها في مدارها ، كان هو الآخر ، صوريا .

كل هذه الملاحظات تنفي وحدة التجانس لموضوع الحركة في العالم العربي ، وبالتالي تنفي المقدمة المرجعية لمصالحه الحيوية . وهكذا ، لا نملك إلا التعامل مع هذه المصالح باعتبارها صيرورة تشكيل لا باعتبارها معطى مسبقًا . ويعني هذا أن الضرورة التحليلية تفرض علينا أن نبحث عن صيغة إنشاء جديد لمفهوم الأمن القومي العربي .

وفي هذه الحالة ، فإن السؤال يطرح نفسه باستهلال الافتتاحية : هل هناك مبرر يستوجب الحديث عن أمن قومي عربي ؟ ، والإجابة لا تصدق إلا باختبار الفرض البديل ، ومؤداه أن تسلك كل الكيانات العربية بشكل منفرد ، وعندئذ لابد أن تتقاطع فيما بينها دوائر الحركة ، وتتسع بداهة مساحات الصراع العربي ـ العربي ، وقد يحتكم الصراع إلى السلاح ، كما قد ينتدب أطرافًا دولية وإقليمية ، وعندئذ ترتفع تكلفة الأمن في كل دولة عربية على حدة إلى حد لا يطاق . وبتداعي الترتيبات فإن الإنشاء الجديد لمفهوم الأمن القومي العربي يستهدف : أولاً الحيلولة دون الصراع العربي ـ العربي ويستهدف ثانيًا تنقيص مضاعفات الأثر الجانبي لتقاطع دوائر الحركة في العالم العربي دون أن يستغرقه الوهم في مثال الحركة الوحدة . وفي هذه الحالة ، لابد من خلق ميكانيزم للحوار العربي ـ تقود آلياته إلى فتح ملفات الخلافات العربية ، دون الحاجة إلى تمزيقها أو التستر عليها .

كما أن الإنشاء الجديد لمفهوم الأمن القومي العربي عليه أن يعترف بحقيقة جيبو ـ ليتيكية مؤداها أن المراجع الاستراتيجية للعالم العربي تقع خارج حدوده ، وبالتالي فهو لا يمثل وحدة أمنية محصنة . فالمنابع المائية لأنهاره تستقر بعيدًا عن حدوده السياسية ، ومفاتيح تسويق النفط تقبض عليها أيادٍ أخرى في عواصم غربية . وفي نفس الوقت لا تعني إطلالته على النقاط المفصلية في خطوط الملاحة الدولية لا سيطرته النهائية عليها ، فهناك صراع القرن الإفريقي وهناك إسرائيل ، وهناك تيارات المد والجذب في الخليج العربي ، وإيران حاضرة ، وهناك مداخلات المحيط الهندي ، والهند شريكة .

العالم العربي ، إذن ليس وحدة أمنية محصنة ، ومصالحه الحيوية ليست معطى مسبقًا . وهذا بدوره يفرض واجبات ملحة على الإنشاء الجديد لمفهوم الأمن القومي ، تتداعى هكذا :

١ ـ إعادة استكشاف المصالح الحيوية للعالم العربي باعتبارها صيرورة تشكيل . وفي هذا الإطار فإن أفق الاستكشاف ينبغي أن يتوجه إلى تأمين كل المراجع الاستراتيجية للعالم العربي وبالتحديد : المرجع المائي والمرجع الملاحي .

٢ ـ الحيلولة ، وبأي ثمن ، دون بناء إسرائيل الكبرى ، ودون بناء سياسات للتنسيق المشترك بين دول الجوار الجغرافي (إسرائيل وتركيا وإيران وأثيوبيا) في مواجهة العالم العربي .

٣ ـ إن هذا لا يعني التورط في إعلان العداء للجميع ، ولكنه يعني أن يتسم الإنشاء الجديد لمفهوم الأمن القومي العربي بالخاصية « الأميبية » ، أي القدرة على تكثيف الجهد في نقطة معينة ، ثم إعادة تكثيفه في نقطة أخرى ، وفقًا لمقتضى الحال . إن هذه الخاصية سوف تساعدنا على سرعة الحركة، لتؤمن لنا ميزة « التفوق الاستراتيجي » في مواجهة أي طرف إقليمي، سواء أكانت معادلة المواجهة : التعاون أو الصراع .

٤ ـ دخول دولة عربية أو أكثر إلى الشريحة الأولى من بلدان العالم الثالث ، لاعتبارين جوهريين يتمثل أولهما في الحفاظ على درجة ما من التناسب بين معدلات نمو العالم العربي من ناحية ، ومعدلات نمو دول الجوار الجغرافي من ناحية أخرى ، لأن أي خلل قطعي لصالح الأخيرة يعني انشطار العالم العربي إلى دوائر أمنية ملحقة بمراكز إقليمية . وثاني الاعتبارين يتمثل في تنمية الخميرة الحية التي تساعد على رسم خريطة جديدة لتقسيم العمل في العالم العربي ، تزداد فيها درجة الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية في ظل تطور ثورة المعلومات ، وتضاعف الثقل النسبي للتكنولوجيا الطليعية .

٥ ـ التخلي سيكولوجيا عن مثال الأمن المطلق ، والقبول موضوعيًا بالمخاطر التي تحتملها مقولة نسبية الأمن . وهذا يعني ، تحديدًا ، الاتفاق حول الحدود الدنيا المقبولة للتفاوت في مستوى الدخول من دولة عربية لأخرى ، وللتفاوت في مستوى المديونية من دولة عربية لأخرى، وللتفاوت في مستوى المساهمة في تكلفة الأمن القومي من دولة عربية لأخرى .

كل ذلك يدعونا إلى التوقف أمام البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن القومي ، دون أن نسلم أنفسنا للحلقة المفرغة لمفهوم التبعية الاقتصادية ، فهو لن يضيف شيئًا ، ولكنه قد يخصم أشياء . ودعونا نقرر أن الأمن القومي ، كأي عملية اجتماعية ، يخضع لحسابات جدول العائد ـ التكلفة ، ولكن عائدها هو عائد غير منظور ، إذ يصعب تقديره كميًا على العكس من تكلفتها ، كما أنها عملية تخضع للاحتمال الإحصائي ، لانها ترتبط بمدى دقة الوعي في تحديد احتمال الخطر . ولأن الخطر ، بمنطق الأمن القومي ، هو خطر تدميري نتيجة لفعل عسكري أو غير عسكري ، ولأن التدمير سوف يصيب مباشرة ـ ومن وجهة النظر الاقتصادية ـ رصيد رأس المال القومي وبالتالي حجم الناتج الإجمالي ، فإننا نستطيع الآن اقتراح الصيغة التالية :

● صافي العائد غير المنظور للأمن القومي = $\frac{\text{احتمال الخطر} \times \text{رصيد رأس المال} + \text{احتمال الخطر} \times}{\text{الناتج الإجمالي} - \text{تكلفة الأمن القومي}}$.

ومن ثم :

● صافي العائد غير المنظور للأمن القومي / الناتج الإجمالي = احتمال الخطر × تكلفة الأمن القومي / الناتج الإجمالي + احتمال الخطر − رصيد رأس المال / الناتج الإجمالي

ولعلنا نلاحظ أن :

١ ـ رصيد رأس المال / الناتج الإجمالي : هو القيمة المكافئة لمعامل رأس المال

٢ ـ تكلفة الأمن القومي / الناتج الإجمالي : هو القيمة المكافئة لنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الإجمالي .

واطرادا ، فإن البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن القومي يسعي إلى تنقيص نسبة (تكلفة الأمن القومي) / الناتج الإجمالي ، بشرط ألا يقود ذلك إلى تنقيص نسبة (صافي العائد المنظور للأمن القومي) / الناتج الإجمالي

وإلا أصبح الأمن القومي عاريًا . وهذا الشرط يمكن تأمينه فقط من خلال خفض معامل رأس المال (رصيد رأس المال) / الناتج الإجمالي . وهناك ثلاث آليات لخفض هذا المعامل : (أ) الآلية الأولى : وتتمثل في زيادة الأهمية النسبية للخدمات التقليدية (السياحة ـ الفنادق ـ أعمال البنوك ... إلخ) ، والتي تتسم عادة بسرعة دورة رأس المال ، (ب) الآلية الثانية : وتتمثل في مضاعفة الاستثمارات قصيرة الأجل في الخارج (سندات الخزانة ، أسهم البورصة ...) ، (جـ) الآلية الثالثة : وتتمثل في تكثيف المعرفة العلمية في مكونات الناتج القومي النهائي .

والآلية الأولى ، مثل الثانية ، لا تصلح للعالم العربي ، لأنها تفترض أحد شرطين : تأمين منطقة استقرار دولي وإقليمي كخلفية ضرورية لتنشيط اقتصاد الخدمات والحفاظ على سعر صرف العملات المحلية باعتبارها عملات حرة ، ولكنه شرط لا يمكن توفيره في منطقة أمنية غير محصنة ، مثل العالم العربي ، أو ـ وهذا هو ـ الشرط الثاني ربط عجلة الأمن القومي العربي بدواليب تحالفات خارجية تديرها قوى دولية . وهذا يعني ، صراحة ، فتح ثغرة جديدة في جدار الأمن القومي العربي ، لأنه يضيف المركز المالي العربي ، وفيه المركز المالي الخليجي ، إلى مجموعة المراجع الاستراتيجية

القابعة خارج حدود العالم العربي . وهذا المركز المالي سوف يصعب الدفاع عنه لأنه بدون مظلة حماية . ولقد برهنت أحداث الخليج وتداعياتها على ذلك ، بعد ما بدأ مسلسل إفلاس البنوك العربية المشتركة في الخارج .

ولا يبقى أمام العالم العربي إلا الآلية الثالثة وهي : تكثيف عنصر المعرفة العلمية في مكونات الناتج النهائي . والترجمة الحرفية لذلك كله هي أن البعد الاقتصادي في الإنشاء الجديد للأمن القومي العربي لابد أن يرتبط مفصليًا بانفاق مطرد على البحوث العلمية والتكنولوجية الطليعية . والارتباط ـ بالتوقع ـ يحتمل ثلاث إيجابيات :

(أ) خفض التكلفة النسبية للإنفاق العسكري ، دون الإخلال بضمانات الأمن القومي .

(ب) بناء قاعدة علمية متطورة تسمح مستقبلاً بصياغة معادلة « الردع المتبادل » بين العالم العربي وإسرائيل . وهذه المعادلة ـ بذاتها ـ هي جوهر جدلية السلام في المنطقة العربية كما ينبغي أن يتبناها منظور الأمن القومي العربي .

(جـ) تنشيط أحد المحاور التنموية في العالم العربي . فإذا كانت التنمية هي عملية توظيف فوري لاحتياطي متاح من الموارد ، وإذا كان العلماء والباحثون العرب شريحة من هذا الاحتياطي ، فإن استغلال طاقاتهم يعزز قوة دفع عملية التنمية في العالم العربي ، ويشق رافدًا جديدًا إلى مجراها.

إن البعد الاقتصادي ، كما طرحناه ، يعني أن « العسكرة المفرطة » ليست الضمان الأوحد للأمن القومي العربي . فمجموع الانفاق العسكري العربي يبلغ حوالي عشرة أضعاف مجموع الإنفاق العسكري الإسرائيلي [٨] في حين يبدو الأمن القومي الإسرائيلي أكثر إحكامًا من الأمن القومي العربي فالعبرة من الآن فصاعدًا هي بـ « المعرفة » إنها المصطلح ـ الشفرة في القاموس الحديث للأمن القومي. فإذا كان الأخير مفهومًا ذهنيًا ومركبًا وأصيلاً ، فهو بالضرورة مفهوم تطوري ينمو بالمعرفة ولا ينمو بغيرها . وإلا ، فكيف يتحقق الوعي بالخطر أثناء الحركة ، في عالم عربي غير محصن ؟ .

---

(٨) . سامي منصور : تجارة السلاح والأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .